

Distr.: General
2 May 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير، المقدم عملا بالفقرة ٥٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٣ (٢٠١٧) والفقرة ٢٨ من قرار المجلس ٢٤٠٨ (٢٠١٨)، معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك فيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (بعثة الأمم المتحدة) وولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت في الصومال خلال الفترة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

ثانيا – لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف – التطورات السياسية

٢ – غلب على الفترة المشمولة بالتقرير حدوث أزمة سياسية نابعة من اقتراح بسحب الثقة من رئيس مجلس الشعب، مما خلق توترات بين السلطة التنفيذية والبرلمان الاتحادي، وأحدث انقسامات حادة بين أعضاء البرلمان، وأبطأ النشاط التشريعي على المستوى الاتحادي والجهود الرامية إلى تنفيذ الأولويات السياسية الأخرى. وأدت الأزمة أيضا إلى حشد قوات الأمن والقوات غير النظامية الصومالية وتجدد التوتر بين العشائر، مما زاد من خطر حدوث مواجهة مسلحة في مقديشو.

٣ – فبعد عودة البرلمان الاتحادي من العطلة التي دامت أربعة أشهر، قدم اقتراح بسحب الثقة من رئيس مجلس الشعب، محمد عثمان جواري، في ١٤ آذار/مارس. وأدى هذا إلى ارتفاع حاد في التوترات السياسية التي كانت تتراكم منذ محاولات الحكومة الاتحادية في عام ٢٠١٧ القبض على أعضاء في البرلمان وإخراجهم منه. وأدت الحملة ضد رئيس البرلمان إلى طريق مسدود بين مجموعتين من البرلمانيين، وسط مزاعم بأن قيادة الحكومة الاتحادية هي التي دبرت الاقتراح لإحباط خطة من قبل برلمانيين معارضين لإقالة رئيس الوزراء حسن علي خيري. وقد أخفقت جهود الوساطة في حل الأزمة، بما فيها تلك التي بذلتها لجنة مخصصة مكونة من سبعة أعضاء في مجلس الشيوخ. وورد أن الميليشيات





الموالية للجانبين المتعارضين قد حُشدت في المدينة طوال فترة الأزمة. وفي ٨ نيسان/أبريل، استقال السيد جواري من منصب رئيس البرلمان، مشيرا إلى رغبته في تجنب المزيد من التصعيد.

٤ - وأدت الأزمة إلى صرف انتباه الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بعيدا عن تنفيذ الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ وتعميق الفدرالية وإصلاح قطاع الأمن ودفع عملية مراجعة الدستور إلى الأمام. واجتمع مجلس الأمن الوطني، المؤلف من قادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، في الفترة من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الدعم المالي والتشغيلي للقوات الإقليمية، التي ستُدمج في قوة الشرطة الولائية. واتفق أعضاء المجلس أيضا على تشكيل لجنة تقنية لوضع مقترحات بشأن تقاسم السلطة وإدارة الموارد وتخصيص الإيرادات والنموذج الانتخابي، كي يُنظر فيها خلال الاجتماع القادم للمجلس في ٢٨ آذار/مارس في بيدوا. إلا أن الاجتماع قد تأجل إلى أجل غير مسمى بسبب الجمود السياسي في مقديشو.

٥ - وقام رئيس الصومال، محمد عبد الله محمد فرماجو، بأول زيارة له لولايتي بونتلاند وغلمدغ في الفترة من ٧ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير، حيث قوبل باستقبال حار. وإظهارا من الرئيس لالتزامه الشخصي بجهود المصالحة المحلية بين الولايتين، فقد سافر برا من غاراووي إلى غالكعيو.

٦ - وحضر الرئيس، خلال زيارته، احتفالا في طوسمريب في ١٨ كانون الثاني/يناير، بمناسبة تشكيل إدارة موحدة في غلمدغ، كنتيجة لاتفاق تقاسم السلطة بين إدارة غلمدغ المؤقتة وتنظيم أهل السنة والجماعة، الذي وقعه الطرفان في مقديشو في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبدأ نقل مهام الحكومة من عدادو إلى طوسمريب، العاصمة الدستورية للولاية. والاستعدادات جارية حاليا لتشكيل لجنة لوضع طرائق إدماج أعضاء تنظيم أهل السنة والجماعة في قوات غلمدغ الإقليمية. وقدمت لجنة لدمج الدستورين، أنشئت في شباط/فبراير، مشروع دستور منسق ينتظر حاليا موافقة المجلس التشريعي للولاية. إلا أنه، في ١١ نيسان/أبريل، أدى النزاع الذي لم يُحل بعد بشأن عدد المقاعد وتوزيعها العشائري في مجلس تشريعي موحد للولاية إلى دفع القادة التقليديين والمجتمعيين لفخذ ساليبان القبلي المتمركزين في عدادو إلى إعلان انسحابهم من غلمدغ.

٧ - وفي ولاية جنوب غرب، استمرت عملية تشكيل مجالس المقاطعات. وافتتح في ٢٤ كانون الثاني/يناير مجلس مقاطعة بردالي، الذي يضم سيدتين في عضويته. وفي بيدوا، لم يتم تشكيل أي من الهيئتين المسؤولتين عن إدارة عملية تشكيل مجلس المقاطعة. وأدى انعدام الشفافية إلى زيادة التوترات بين العشائر حول تقاسم السلطة في بيدوا. وفي براوه، عطلت الاختلافات القبلية حول توزيع المقاعد بدء عملية تشكيل مجلس المقاطعة رسميا.

٨ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أقال الرئيس حاكم بنادر وعمدة مقديشو آنذاك، ثابت عبدي محمد. وجاء القرار عقب حدوث توترات بين ثابت والحكومة الاتحادية بشأن بيع أو تخصيص الأراضي العامة في مقديشو والمسؤولية عن الأمن في العاصمة ووضع بنادر ومقديشو. وعُين بدلا منه وزير الإعلام عبد الرحمن عمر عثمان ''ياريسو'' كعمدة جديد.

٩ - واندلعت توترات بين ''صوماليلاند'' وبونتلاند خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٨ كانون الثاني/يناير، سيطرت قوات ''صوماليلاند'' على توكارك في منطقة سول المتنازع عليها، فطردت موظفي الأمن والجمارك البونتلانديين. وجاءت هذه الخطوة بُعيْد زيارة وزير اتحادي إلى برن في منطقة سناغ المتنازع عليها

وزيارة رئيس الصومال إلى غاروِوي، قبل ذلك بيوم. وقد أعلنت ”صوماليلاند“ عزمها على زيادة الدعم التنموي لتوكارك والحفاظ على وجودها الأمني فيها. ويتعرض رئيس بونتلاند عبد الولي محمد علي ”غاس“ لضغوط سياسية محلية للرد. وفي غضون ذلك، يطالب مسؤولو ولاية خاتومو الموالون لـ ”صوماليلاند“ الإدارة الجديدة في خاتومو بتسريع تنفيذ اتفاق السلام الذي وقعوه مع ”صوماليلاند“ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٠ - وفي ١ آذار/مارس، وقعت ”صوماليلاند“ اتفاقا ثلاثيا مع إثيوبيا وشركة خاصة يوجد مقرها في دبي بشأن إدارة ميناء بربرة. وأعلن مجلس النواب في البرلمان الاتحادي بعد ذلك أن الاتفاق لاغ وباطل وحظر على الشركة العمل في الصومال، ورفضت ”صوماليلاند“ هذه الخطوة. وفي ١٤ آذار/مارس، اجتمع رئيس ”صوماليلاند“ مع نائب رئيس وزراء الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي. واتفقا على أن تدعم الإمارات العربية المتحدة تدريب قوات أمن ”صوماليلاند“، وأن يجري تشييد القاعدة الجوية العسكرية والقاعدة البحرية في بربرة وفق الخطط الموضوعة.

باء - التطورات الأمنية

١١ - لا تزال الحالة الأمنية العامة متقلبة. ففي مقديشيو، وبعد فترة هدوء قصيرة في كانون الثاني/يناير، كان الغالب فيها الإبلاغ عن وقوع هجمات صغيرة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع واغتيالات محددة المستهدَفين، أسفر انفجاران انتحاريان مزدوجان من انفجارات السيارات المفخخة في ٢٣ شباط/فبراير عن مقتل ما يقدر بنحو ١٨ شخصاً وجرح ٢٠ آخرين. وقد أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم، الذي يحمل بصمات الأسلوب الذي كانت تتبعه الجماعة خلال العامين الماضيين والمتمثل في تنفيذ هجمات أصغر يتبعها هجوم أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، أدى إلقاء قوات الأمن الصومالية القبض على مسؤولين حكوميين في مقديشو إلى احتجاجات ومظاهرات عشائرية. وتواصلت زيادة عدد الاغتيالات المحددة المستهدَفين التي تعلن حركة الشباب مسؤوليتها عنها.

١٢ - وفي ٢ آذار/مارس، نفذت حركة الشباب ثلاث هجمات منفصلة على مشارف مقديشو. فقد استُهدف معسكر تدريبي تابع للجيش الوطني الصومالي في أفجوي، في شبيلي السفلى، على بعد ٢٥ كيلومترا شمال غرب مقديشو. ووقع هجوم ثان في بلعد على بعد ٣٠ كيلومترا شمال مقديشو في شبيلي الوسطى. ونُفذ الهجوم الثالث أيضا بالقرب من بلعد، مستهدفا قافلة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كان يقوم بحراستها ٧٥ فردا من القوات البوروندية.

١٣ - وفي بونتلاند، تواصلت هجمات حركة الشباب على قوات الأمن الصومالية في بوصاصو وجبال غلغلا وبالقرب منهما. وفي ٧ شباط/فبراير ، قُتل مدنيان وأصيب أربعة من ضباط الشرطة في هجوم متطور بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع شنته حركة الشباب في بوصاصو عند مركز للشرطة بالقرب من الميناء. وقد قُتلت عناصر من حركة الشباب و تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) في غارات جوية في شباط/فبراير. كما تم الإبلاغ عن وقوع اشتباكات بين مقاتلين موالين لتنظيم الدولة الإسلامية وقوات الأمن الصومالية والميليشيات المحلية. ووقع أحدث هذه الاشتباكات في ٢٤ شباط/فبراير في منطقة دعر.

١٤ - وأصبحت الغارات الجوية، بما فيها تلك التي تشنها القوات الجوية للولايات المتحدة، عنصرا لا يتجزأ في الهجوم على معاقل ومخابئ حركة الشباب في جنوب وسط الصومال وفي جوبالاند، وضد

العناصر الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية وحركة الشباب في بونتلاند. وقد تركزت الغارات الجوية في المناطق الجنوبية الوسطى والمناطق الجنوبية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع مستوى نشاط حركة الشباب هناك. وشُنت ٢٠ غارة جوية في الربع الأول من عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عدم شن أي غارات في نفس الفترة من عام ٢٠١٧. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٧، استمرت الغارات الجوية دون هوادة وزاد عددها حيث وقعت ٢٤ غارة من هذه الغارات في الربع الأخير من عام ٢٠١٧.

١٥ - واستمر العنف العشائري. ففي منطقة عيل أفوين، بإقليم سناغ، قُتل ٢٠ شخصًا وأصيب ٣٠ في اشتباكات بين العشائر. وفرض حظر للتجول ونشرت قوات وأفراد شرطة في المنطقة. واستمرت أيضا الاشتباكات بين أفراد قوات الأمن الصومالية، وكان يُبلغ عنها أساسا في مقديشيو وشبيلي السفلى.

١٦ - وفي ٢٤ شباط/فبراير. حاول ثمانية قراصنة مسلحين اختطاف ناقلة صهريجية تحمل علم سنغافورة في خليج عدن بين علولة واليمن ولكن تم صدهم من قبل حراس كانوا على متنها. وأُبلغ أن السفينة وطاقمها لم يمسهما أذى. وقد شهدت هذه المنطقة ثلاث محاولات للقرصنة في عام ٢٠١٧. ولم يبلَغ عن حدوث أي اضطرابات مدنية كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١ نيسان/أبريل، نفذت حركة الشباب هجمات بأجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على سيارات وهجمات متطورة عند قاعدتين لبعثة الاتحاد الأفريقي عند مستوطنتي مارير وغولوين في شبيلي السفلى. وقُتل أربعة جنود و ٣٠ من مقاتلي حركة الشباب.

جيم - التطورات الاقتصادية

١٧ - استمر نمو اقتصاد الصومال، ولكن النمو لم يكن قويا بما فيه الكفاية لتحسين حياة الصوماليين العاديين. وقد كُشف عن أرقام اقتصادية رئيسية لعام ٢٠١٧ في الفترة المشمولة بالتقرير. فقد ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٧ بعد أن كان ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٦ عقب الجفاف الشديد الذي شهده النصف الأول من عام ٢٠١٧، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي الواسع النطاق الذي أثر على أكثر من ٦ ملايين شخص.

١٨ - وقد تأجج التضخم بفعل الجفاف، إذ ارتفع معدل التضخم من ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، فارتفعت معه أسعار الأغذية. وارتفعت أسعار المحاصيل ارتفاعاً كبيراً، مما أثر على القدرة الشرائية للأسر المعيشية. وحافظ التوافد المطَّرد للتحويلات المالية والأموال المقدمة من الجهات المانحة على استقرار سعر الصرف في عام ٢٠١٧ (يبلغ سعر صرف الشلن الصومالي ٦٠٥ ٢٣ شلنا مقابل الدولار الواحد). ويمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دورا رئيسيا في دعم النمو وخلق فرص عمل، خاصة للشباب، وهذا قد يقلل، بدوره، من انعدام الأمن. إلا أن بيئة الأعمال في البلد ما زالت ضعيفة هيكليا . فقد تذيَّل البلد الترتيب في جُلّ الركائز الرئيسية لنتائج للدراسة الاستقصائية لممارسة أنشطة الأعمال التي أجراها البنك الدولي والتي نشرت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٩ - وتحسنت إلى حد كبير قدرة الحكومة الاتحادية على تنفيذ سياستها المالية. وحقق تحصيل الإيرادات المحلية نسبة ١٠٣,٢ في المائة من هدف الميزانية لعام ٢٠١٧. وسجلت المنح المقدمة من الجهات المانحة تحسنا ملحوظا في الأداء في عام ٢٠١٧، حيث تحقَّق ٨٥ في المائة من الالتزامات مقارنة بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يصل مجموع الإيرادات في عام ٢٠١٨ إلى ٢٧٤,٦ مليون دولار.

٢٠ - وقد رحب المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في اجتماعه المعقود في ٢١ شباط/فبراير بالتقدم الملحوظ الذي أحرزه الصومال في إطار برنامجه الذي يرصده خبراء الصندوق وأكد من جديد التزامه بمساعدة الصومال في الوصول إلى نقطة القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أقرب وقت ممكن. ويواصل البنك الدولي والصندوق تقديم الدعم التقني اللازم لتعزيز الإصلاح الاقتصادي ومساعدة الحكومة الاتحادية على إحراز سجل من الانضباط والأداء المالي المحسّنين، بينما تواصل الأمم المتحدة تعزيز الاستقرار السياسي والمصالحة وتوطيد سيادة القانون، فضلا عن التشجيع على اتخاذ تدابير مجدية للتصدي للفساد. وفي اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن الصومال، الذي عُقد في ١٩ نيسان/أبريل على هامش الاجتماعات الربيعية للبنك الدولي والصندوق لعام ٢٠١٨، أُقر بأنه تم إحراز تقدم كبير، مما فتح الطريق أمام حصول الصومال على منحة من المنح التي تعطى قبل تصفية المتأخرات. ويشكل إحراز تقدم على كل من الجبهتين الاقتصادية والسياسية أمرا حاسما لاستعادة ثقة الدائنين تمهيدا للوصول إلى نقطة قرار في نهاية المطاف في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢١ - وظل نمو الإنفاق العام يواكب الإيرادات، حيث ارتفع بنسبة ٤٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٧ ليصل إلى ٢٤٣,٧ مليون دولار. ومع ذلك، لا تزال الحكومة الاتحادية تواجه تحديات. وتركز أولويات الإنفاق الحالية على الخدمات الأمنية والإدارية، التي تمثل ما يقرب من ٩٠ في المائة من الإنفاق الكلي، منحّيةً بذلك جانبا الاعتمادات المخصصة للخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

٢٢ - وعلى الرغم من أن المجاعة تم تجنبها في عام ٢٠١٧، إلا أنها لا تزال تمثل خطرًا محدقا في جميع أنحاء الصومال. فقد أدى الجفاف في عام ٢٠١٧ إلى سوء إنتاج المحاصيل وتكبد خسائر في الثروة والمنتجات الحيوانية تقدر بنحو ١,٧ مليار دولار في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد شرع البلد في استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل لمعالجة مخاطر الجفاف والمجاعات استناداً إلى تقييم تأثير الجفاف والاحتياجات المتعلقة به الذي أجري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

ثالثاً - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - إقامة دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها

١ - توطيد النظام الاتحادي

٢٣ - في الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن الوطني من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير، وقّعت الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وإدارة بنادر الإقليمية على اتفاق مؤقت بشأن تقاسم الإيرادات المحصلة من تراخيص الصيد. وبموجب الاتفاق، تقع على عاتق الحكومة الاتحادية المسؤولية عن إصدار تراخيص الصيد في المناطق الواقعة على مسافة ٢٤ ميلاً بحرياً أو أكثر من الساحل في المنطقة الاقتصادية الخالصة، أما تراخيص الصيد في المناطق الواقعة ضمن مسافة ٢٤ ميلاً بحرياً من الساحل فتقع مسؤوليتها على عاتق الولايات الاتحادية الأعضاء. وينص الاتفاق أيضاً على إيداع الإيرادات المتأتية من إصدار التراخيص في حساب خاص في المصرف المركزي الصومالي. وشكل الاتفاق خطوة هامة نحو التوصل إلى اتفاق أشمل بشأن توليد الدخل وتقاسم الموارد، وأظهر في الوقت نفسه بشكل أوسع المنافع المتبادلة التي تحققها الحلول التوفيقية للحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وللبناء على هذا التقدم، أعدت اللجنة التقنية المؤلفة من عشرة أعضاء التابعة للحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والتي

أنشـأها مجلس الأمن الوطني في شـباط/فبراير، مقترحات بشـأن توزيع السـلطات بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضـاء وإدارة الموارد وتقاسـم الإيرادات، ومن المتوقع أن تُعتمد تلك المقترحات في الاجتماع المقبل للمجلس.

٢ - مراجعة الدستور

٢٤ - في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أقر مجلس وزراء الحكومة الاتحادية خارطة طريق سـياسـية لحياة سـياسـية شـاملة للجميع في الفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢٠. وتتضـمن خارطة الطريق المراحل الأسـاسـية والجداول الزمنية للعمليات السـياسـية الرئيسـية التي ينبغي أن تكتمل بحلول عام ٢٠٢٠، فتمهد السـبيل لإجراء الانتخابات بنظام الاقتراع العام في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وقد اعتُمدت الخارطة بعد أن عقدت الهيئات المكلفة بموجب الدستور مجموعة من المشاورات مع قيادات الولايات الاتحادية الأعضاء وجمعياتها الإقليمية. وأعِدَّ أيضـا مشـروع مذكرة تفاهم يتضـمن المعايير الرئيسـية لعملية مراجعة الدسـتور ومراحلها الأساسية والنتائج المتوقعة منها.

٢٥ - وعقد اجتماع بين ممثلي وزارة الشـؤون الدسـتورية ووزارة الداخلية والشـؤون الاتحادية والمصـالحة واللجنة الوطنية المسـتقلة للانتخابات ولجنة الحدود والاتحاد في مقديشـو يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأكد المشاركون مجددا التزامهم بالتعاون في عملية مراجعة الدستور. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٧، اعتمد منتدى وزارات الشـؤون الدسـتورية اسـتراتيجية مشـتركة لمشـاركة المجتمع المدني في المراجعة تحدد عدة سبل لنشر المعلومات ومشاركة الجمهور والتربية المدنية. وفي ١٥ و ١٦ آذار/مارس، وافق المنتدى على أنه ينبغي عقد المؤتمر الدستوري الوطني في نيسان/أبريل. إلا أن الاختلافات بين الهيئات المنفذة بشـأن التحكم في الميزانية وتوزيع المسـؤوليات أدت تأخر عقد المؤتمر. وعلى الرغم من أن تدخل رئيس الصومال أسفر عن وضع مذكرة تفاهم توضح توزيع المسؤوليات، فإن الاختلافات ما زالت قائمة.

٣ - منع نشوب النزاعات وحلها

٢٦ - بغية توطيد السلام وتحسين الأمن في غالكعيو بعد إزالة الحواجز وإعادة حركة المرور إلى طبيعتها في المدينة في ١٦ كانون الأول/ديسـمبر، أُوفدت قوة من الجيش الوطني الصـومالي مسـتمدة من شـعبتين موجودتين في بونتلاند وغلمدغ لتؤدي دور الردع. وواصـلـت الشـرطة المشـتركة في غالكعيو المؤلفة من ٢٠٠ ضـابط من الطرفين، أداء عملها بفعالية ولكنها تحتاج إلى مزيد من الدعم فيما يتعلق بالمعدات والتدريب الإضافي. وشكل زعماء العشائر البارزون في شمال وجنوب غالكعيو لجنة معنية بالسلام أُنشئت في إطارها لجان فرعية معنية بالنسـاء والشـباب والأوسـاط التجارية كي تمنح هذه الفئات صـوتاً في عملية السلام المحلية. وواصلت بعثة الأمم المتحدة العمل مع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية وشركاء آخرين، لضمان اتباع نهج منسق لدعم مبادرات السلام المحلية.

٢٧ - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، واصلـت بعثة الأمم المتحدة دعم الجهود المبذولة في بناء السـلام والحفاظ عليه. ففي شـباط/فبراير، تشـاركت بعثة الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية وحكومة النرويج في استضـافة ندوة على مدى ثلاثة أيام بشـأن السـلام والمصـالحة جمعت أكثر من ٣٠ خبيراً وطنياً ودولياً، إضـافة إلى مسـؤولين حكوميين وموظفين في الأمم المتحدة وممثلين للسـلك الدبلوماسـي. وكان الهدف من

الندوة تعزيز الفهم المشترك للنزاع في الصومال وتحديد توصيات عملية لتقليل ومنع العنف وتعزيز السلام الشامل والمستدام. وتقوم الحكومة الاتحادية حاليا بإعداد إسهامات من أجل إطار المصالحة الوطنية.

٢٨ - واستضاف وزير الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة الجديد، عبدي محمد صبري، حلقة عمل بشأن المصالحة الوطنية في الصومال في ٦ و ٧ آذار/مارس أكد خلالها الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوزارة في تشجيع المصالحة. وأكد ضرورة مواءمة عمليات المصالحة مع المساعي الأخرى لتشكيل الدولة وبناء السلام، وأعرب عن التزامه بتشجيع عمليات المصالحة الجامعة والتشاركية وتعزيز آليات التنسيق القائمة.

٢٩ - وفي ١٦ آذار/مارس، استضاف رئيس الصومال اجتماعاً مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من ولاية جنوب غرب المشاركين في عملية المصالحة من أجل تحديد سبل المضي قدماً في التصدي للتوترات بين العشائر في مركا، بشبيلي السفلى. وعقدوا مؤتمراً افتتاحياً في مقديشو في ٢٦ آذار/مارس، حيث أطلقوا رسمياً عملية السلام في مركا. واتفقوا أيضاً على إنشاء لجنة للعمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المجتمعية. وسيعقد مؤتمر آخر في مركا في موعد لم يحدد بعد. وفي اجتماع عقد لغرض متابعة الاجتماع الذي عقد في ١٦ آذار/مارس واستضافه في ٢٠ آذار/مارس وزير الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة وحضرته شخصيات سياسية مشاركة في العملية، اتُّفق على صيغة تمثيل عشيرتي بيمال وهبر غدر وغيرهما من العشائر الفرعية. بيد أن خلافا ظل قائما بشأن دور سلطات ولاية جنوب غرب في عملية المصالحة.

٣٠ - و في ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير، أجرى ممثلي الخاص زيارة إلى هرغيسا واجتمع مع ممثلي إدارة ”صوماليلاند“ ومنظمات المجتمع المدني فيها عقب الانتخابات الرئاسية في ”صوماليلاند“ في عام ٢٠١٧، وشجع جميع الأطراف على أن تكفل إجراء الانتخابات البرلمانية المقرر تنظيمها في عام ٢٠١٩ في الوقت المحدد وأكد أن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لدعم جميع الأطراف في عملية الحوار بين الصومال و ”صوماليلاند“.

٤ - دعم الانتخابات التي ستجري بنظام الاقتراع العام

٣١ - تحدد خارطة الطريق السياسية المعتمدة في ١٨ كانون الثاني/يناير الأولويات والمراحل الأساسية لعقد الانتخابات المتعددة الأحزاب التي ستجري بنظام الاقتراع العام في عام ٢٠٢٠ ضمن إطار الحكومة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك مراجعة الدستور، كما تحدد الأولويات والمراحل الأساسية فيما يتعلق بالإطار القانوني الانتخابي والتحضير للانتخابات. ومن المتوخى بموجب خارطة الطريق اعتماد القانون الانتخابي بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وقد نوقشت مجموعة متنوعة من الخيارات لنظام التمثيل في البلد مستقبلاً في اجتماع عقد على المستوى التقني بين ممثلي الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وتتضمن خارطة الطريق إشارة إلى ضرورة تحديد طريقة تسجيل الناخبين في عام ٢٠١٨ والتحضير لتنفيذ عملية التسجيل على نطاق البلد التي ستطلقها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في عام ٢٠١٩.

٣٢ - وعقب اتفاق ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الذي تم التوصل إليه في مقديشو بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وإدارة بنادر الإقليمية، طلِب إلى اللجنة التواصل مع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء الصومال في غضون ٩٠ يوماً لمناقشة التحديات التي تواجه تنظيم الانتخابات. وأجرت اللجنة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، مشاورات موسعة على نطاق البلد في بنادر وغلمدغ وهيرشبيلي وجوبالاند وبونتلاند وولاية جنوب غرب ومع أفراد من الشتات الصومالي في سبعة مواقع

مختلفة في السويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى منتصف آذار/مارس ٢٠١٨. وأظهرت الاجتماعات، التي حضرها مسؤولون إقليميون وشيوخ تقليديون وأعضاء أحزاب سياسية وزعماء دينيون وممثلون عن مجموعات النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني، أن الجمهور الصومالي يبدو أنه يؤيد بشدة فكرة إجراء انتخابات متعددة الأحزاب بنظام الاقتراع العام في الدورة الانتخابية الاتحادية المقبلة، بدلاً من وضع ترتيبات لتقاسم السلطة قائمة على العشائر.

باء – المسائل الشاملة

١ – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٣ – وضعت بعثة الأمم المتحدة استراتيجية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢١. واحتفل موظفو الأمم المتحدة في الصومال وسائر أعضاء المجتمع الدولي باليوم الدولي للمرأة في أنحاء البلد، موفرين بذلك الدعم للأنشطة التي تضطلع بها الحكومة لإذكاء الوعي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣٤ – وبتعيين مستشار للشؤون الجنسانية في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، تعززت قدرتها على السعي لتحقيق أهدافها المتعلقة بالمسائل الجنسانية والمرأة والسلام والأمن داخل اللجنة وفي العمليات الانتخابية على حد سواء.

٢ – تمكين الشباب

٣٥ – في أعقاب المؤتمر الوطني للشباب الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر، أنشئ مجلس وطني مؤقت للشباب مؤلف من تسعة أعضاء بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويضم المجلس ممثلين عن الولايات الاتحادية الأعضاء والشباب ذوي الإعاقة وأفرادا من عشائر الأقليات. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أطلقت الحكومة الاتحادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) التحدي المفتوح في مجال الابتكار، الساعي إلى التوصل إلى حلول يقودها الشباب للمسائل التي تواجه المشردين داخلياً في الصومال. وفي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير، اشتركت وزارة الشباب والرياضة في ”صوماليلاند“ والمنظمة الوطنية الجامعة للشباب في ”صوماليلاند“، في عقد مؤتمر قمة شباب كولان في هرغيسا، الذي احتشد لحضوره ٦٠٠ من ممثلي الشباب من جميع أنحاء ”صوماليلاند“ للاحتفال باليوم الوطني للشباب في ”صوماليلاند“. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والتعليم، استخدمت شبكة تثقيف الشباب عن طريق الأقران في الصومال ومنظمات غير حكومية شتى معنية بالشباب التقنيات المسرحية والدراما التشاركية طيلة الفترة المشمولة بالتقرير في أنشطة تستهدف التشجيع على تغيير السلوك فيما يتعلق بالعنف الجنساني والممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، لدى ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ من الشباب الملتحقين وغير الملتحقين بالمدارس. ويجري منذ شباط/فبراير ٢٠١٨ تنفيذ برنامج جديد لجهود الدعوة المتصلة بالشباب بمشاركة من صندوق الأمم المتحدة للسكان وموئل الأمم المتحدة.

جيم – تنسيق التنمية

٣٦ – في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قدمت الحكومة الاتحادية نتائج تقييم الاحتياجات الناجمة عن تأثير الجفاف في اجتماع رفيع المستوى في مقديشو. وجرى في التقييم تحديد أسباب الجفاف المتكرر وآثاره وعرض الحلول الطويلة الأجل لمنع وقوع المجاعة الناجمة عن الجفاف. ولا تزال الاستجابة الإنسانية الجارية أساسية لإنقاذ الأرواح، إلا أنه ينبغي أن يضع الصومال وشركاؤه الدوليون استراتيجيات تجمع بين الاستجابة الإنسانية المتواصلة والجهود الإنمائية الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمات المتكررة.

٣٧ – وتشكل الخطة الإنمائية الوطنية للصومال الدعامة لعمله المتعلق بالإنعاش والقدرة على الصمود في المدى الطويل. وقد اتخذ الصومال خطوات مهمة لضمان أن تكون للخطة قيادة فعالة ولتنسيق تنفيذها. ويعمل الشركاء من المجتمع الدولي بصورة وثيقة لوضع وتنفيذ مبادرات لتنفيذ أولويات البلد. ويتواصل ازدياد المعونة الإنمائية في الصومال، إذ تلقى البلد مبلغ ٧٤٢ مليون دولار في عام ٢٠١٧.

رابعا – النهج الشامل إزاء الأمن

ألف – التنسيق الدولي

٣٨ – على النحو المتفق عليه في المؤتمر المعني بالأمن الذي عقد في مقديشو في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تعاونت الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليون في وضع خطة انتقالية شاملة لمساعدة المؤسسات الأمنية الصومالية في تسلُّم مسؤولياتها بشكل كامل. وتتضمن الخطة النص على ما يلي: القيام بأنشطة تنفيذية؛ وتطوير المؤسسات والدعم المؤسسي للأنشطة المتعلقة بتحقيق الاستقرار ومنع ومكافحة التطرف العنيف؛ والمناطق الجغرافية ذات الأولوية التي يمكن فيها تسريع وتيرة الانتقال؛ والدور الداعم الذي سيقوم به الشركاء الدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وسهلت كل من بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال هذا التعاون، بما في ذلك عن طريق زيارات جمع المعلومات إلى الولايات الاتحادية الأعضاء. وكانت خطة الانتقال هي الموضوع الذي ركزت عليه الاجتماعات الرئيسية بين الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت في ١٥ و ٣١ كانون الثاني/يناير و ١١ آذار/مارس.

باء – عناصر النهج الشامل إزاء الأمن

العنصر ١

تيسير عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيز فعاليتها

٣٩ – لم يتم بعدُ إحراز تقدم أكبر في هذا العنصر. غير أنه من المتوقع أن يؤدي العمل الوشيك المتعلق بالنقل المشروط للمسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الصومالية إلى توثيق التعاون فيما بين الشركاء الدوليين ومؤسسات الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بشأن تنسيق الدعم المقدم إلى العمليات المزمعة لبعثة الاتحاد الأفريقي والجهود الرامية إلى تعزيز فعاليتها.

٤٠ – وعملا بالقرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، كان مكتب تقديم الدعم في الصومال في ١ كانون الثاني/يناير يقدم الدعم إلى ٦٢٦ ٢١ فردا من الأفراد النظاميين لبعثة الاتحاد الأفريقي. وفي الفترة من ٢٦ آذار/مارس إلى ١٧ نيسان/أبريل نشرت بعثة الاتحاد الأفريقي إلى كيسمايو، مستعينةً بالمكتب، وحدة شرطة مشكلة

قوامها ١٥٠ فردا من سيراليون. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المكتب تقديم الدعم بوسائل غير فتاكة إلى ٩٠٠ ١٠ فرد من القوات الصومالية في ٢٠ موقعا يقومون بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن.

٤١ - ونظرا لأن حركة الشباب تسيطر على قاعدة ليغو الأمامية للعمليات الواقعة على طريق الإمداد الرئيسي بين مقديشو وبيدوا، واصل المكتب نقل الإمدادات جوا إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الصومالي في القطاع ٣. وبداية من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تعاقد المكتب على طائرة مروحية إضافية بغية زيادة قدرته. وبدأ في كانون الثاني/يناير في إيصال حصص الإعاشة بحرا إلى قوات البعثة في براوه، في انتظار إعادة الاتحاد الأوروبي بناء المطار المحلي.

٤٢ - وفي ٢ آذار/مارس، حضرت البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي مؤتمر قمة في كمبالا، برعاية رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، بصفته المتحدث باسم هذه البلدان. وحثت هذه البلدان في البيان الذي أصدرته مجلسَ الأمن على إعادة النظر في قراره تخفيض قوام البعثة، مشيرةً إلى أن التخفيضات والتوقيتات الواردة في القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧) غير واقعية وستؤدي إلى زوال المكاسب التي حققتها البعثة، وطلبت إعادة القوات إلى مستوياتها السابقة للتعويض عن عدم كفاية قدرة الجيش الوطني. ودعت البلدان المساهمة بقوات الأمم المتحدة أيضا إلى توفير التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به والمستدام من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لتيسير تنفيذ البعثة للولاية الموكلة إليها، بما في ذلك عن طريق توفير ما يلزم من عناصر تمكين القوة ومن عوامل مضاعفة تأثيرها. كذلك طلبت البلدان المساهمة بقوات من الاتحاد الأفريقي وقيادة البعثة ومن الحكومة الاتحادية أن تقدم خطة انتقال واقعية كي يُنظر فيها خلال مؤتمر القمة المقبل للبلدان المساهمة بقوات.

٤٣ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، دربت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر من ٠٠٠ ٣ فرد من أفراد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في مجال قدرة البحث عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخفيف من خطرها والتخلص من الذخائر المنفجرة. ودعمت الدائرة البعثة في مهمة حماية البنية التحتية الرئيسية من خلال توفير ٣٤ كلبا لـ ١٧ فريقا من أفرقة كلاب الكشف عن المتفجرات. وأنشأت الدائرة كذلك خلية للتخفيف من حدة الأخطار بغية تحسين التنسيق بين الجهود الرامية إلى التخفيف من أخطار المتفجرات التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وقوات الأمن الصومالية والشركاء الدوليون. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أطلق قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي والدائرة، كتيبا تدريبيا بشأن التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع كي تستخدمه قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وأفراد الشرطة فيها. ويتضمن الكتيب معلومات مفصلة بخصوص أنواع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والبرامج التدريبية في مجال البحث التي توفرها الدائرة، وهو متاح باللغات الأمهرية والإنجليزية والصومالية والفرنسية.

٤٤ - وانضمت كينيا إلى إثيوبيا وأوغندا ونيجيريا في التوقيع على مذكرة التفاهم الثلاثية من أجل تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي. وقد بدأ إبرام المذكرة الثلاثية مع بوروندي وأبدت جيبوتي استعدادها للتوقيع متى استكملت مفاوضاتها مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقدمت إثيوبيا وأوغندا وكينيا مطالبات لاسترداد مبالغ عن المعدات التي فقدت في الأعمال العدائية في الصومال. ونشرت جيبوتي معدات إضافية مملوكة للوحدات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، استنادا إلى أحكام مذكرة التفاهم الثلاثية.

٤٥ - ومنذ صدور تقريري السابق، تلقى الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الصومالي ٤٧٥ ٦٤٥ دولاراً و ٢٥١ ٣٤٧ دولاراً و ١٦٠ ٩٩٧ ٤ دولارا، على التوالي، من الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة، وبذلك يبلغ رصيده حاليا ٧٢٨ ٣٢٦ ٧ دولاراً، وهو مبلغ من الممكن أن يكفي نفقات الجيش حتى شهر آب/أغسطس ٢٠١٨ تقريبا. بيد أن الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لم يتلق مساهمات جديدة ولديه حالياً رصيد غير ملتزم به يبلغ ١,٨ ملايين دولار.

العنصر ٢

تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية

٤٦ - استمر عمل العنصر ٢ أساسا على مستوى الخبراء، مع التركيز على تقديم الدعم للجيش الوطني (العنصر ٢ (أ)) والشرطة (العنصر ٢ (ب)) وقطاع العدالة والسجون (العنصر ٢(ج)).

٤٧ - وسيتطلب القرار المتخذ في اجتماع مجلس الأمن الوطني، المعقود في الفترة بين ٦ و ١٠ فبراير/شباط، القاضي بدمج القوات الإقليمية، مثل قوات الدراويش، في المؤسسات الأمنية الصومالية دعماً قوياً للهياكل الشرطية من أجل ضمان الاندماج والتدريب والتدقيق.

٤٨ - واستمر تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم حالة الاستعداد العملياتي لعام ٢٠١٧. وأدت اختلافات الرأي بين وزارة الدفاع الاتحادية وقيادة الجيش الوطني الجديدة إلى تأجيل الموافقة على هيكل جديد للجيش، لكن أحرز تقدم في دمج ٤٠٠ ٢ فرد من قوات الدفاع البونتلاندية في الجيش الوطني. ووفرت بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الفترة المشمولة بالتقرير الدعم في مجال التدريب على حقوق الإنسان والتسجيل البيومتري لهؤلاء الجنود. ودعما أيضا فحصهم من حيث وجود أطفال بينهم، وهو ما أدى إلى تحديد ١٧ طفلاً من بين ٠٣٧ ٢ جنديا تم فحصهم حتى الآن. ومن المقرر أن يبدأ تسجيل الجنود الـ ٣٦٣ المتبقين في ١ نيسان/أبريل.

٤٩ - ونظرا لبدء وضع خطة الشرطة الاتحادية الصومالية، قدمت بعثة الأمم المتحدة أيضا المشورة الاستراتيجية إلى اللجنة التقنية المشتركة، التي أنشئت لتنسيق تنفيذ النموذج الجديد لأداء مهام الشرطة على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي. واستناداً إلى خطط شرطة الولايات التي أعدتها الولايات الاتحادية الأعضاء كل منها على حدة، حددت اللجنة التقنية المشتركة سلسلة من أولويات أداء مهام الشرطة لعام ٢٠١٨، والتي أقرها في وقت لاحق مجلس مفوضي الشرطة في فبراير/شباط. وتعهدت الجهات المانحة بتقديم مساهمات عن طريق برنامج الشرطة المشتركة المنشأ حديثا لدعم تنفيذ تلك الأولويات. وفي ٢٦ آذار/مارس، يسرت بعثة الأمم المتحدة عقد مؤتمر رفيع المستوى في هرغيسا لوضع خطة مقسمة إلى مراحل لإصلاح شرطة ''صوماليلاند''. وعقد هذا المؤتمر في أعقاب مؤتمر مماثل في قطاعي العدالة والسجون في كانون الثاني/يناير، وهو الأمر الذي دل على التزام الإدارة الجديدة بالعمل مع الأمم المتحدة لتعزيز جميع أجزاء نظام العدالة في ''صوماليلاند''.

٥٠ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، وقّع وزير العدل الاتحادي ووزراء العدل في الخمس ولايات اتفاقا سياسيا بشأن نموذج للعدالة والسجون في الصومال. وما زالت بعض الجوانب التقنية للاتفاق قيد التطوير على المستوى الاتحادي كما يجري إعداد خطط التنفيذ على مستوى الولايات. وفي الوقت نفسه، استمرت مبادرات منع التطرف العنيف من خلال البرنامج المشترك المعني بسيادة القانون، بما في ذلك إتمام المرحلة الأولى (قاعة محكمة واحدة وجناح سجن واحد) في مجمع سجن ومحكمة مقديشو من أجل

محاكمة واحتجاز الأشخاص في القضايا عالية الخطورة المرتبطة بحركة الشباب في نظام العدالة المدني. ومن المتوقع أن تنتهي المرحلة الثانية من مشروع إعادة تأهيل السجناء الشديدي الخطورة في بيدوا بحلول ٣٠ نيسان/أبريل.

٥١ - وساعدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الهيئةَ الصومالية للتعامل مع المتفجرات في وضع الصيغة النهائية لخطة وطنية متعددة السنوات لمكافحة الألغام في الصومال، وقد أعطيت إشارة البدء للخطة في ١٥ شباط/فبراير خلال الاجتماع الدولي الحادي والعشرين لمديري برامج مكافحة الألغام الوطنيين ومستشاري الأمم المتحدة في جنيف. وتركز الاستراتيجية على الحماية وتشغيل الشباب والمهارات المهنية والاستقرار الوظيفي. وعلاوة على ذلك، واصلت الدائرة تدريب وتجهيز قوات الشرطة الاتحادية وقوات شرطة الولايات في مجال التخلص من الذخائر المنفجرة. ودمرت الأفرقة التي دربتها الدائرة بأمان ١٥٨ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب، وأجرت تحقيقات بعد الانفجار في ٢٨ موقعا من المواقع التي نُصبت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بإيفاد مسؤولي اتصال مجتمعيين في ٤١ مقاطعة تمت استعادتها في أنحاء المناطق الجنوبية والوسطى لإيصال رسائل للتوعية بمخاطر المتفجرات إلى المجتمعات المحلية، وللتشجيع على إجراء مناقشات جماعية بشأن الأسباب الجذرية للتطرف العنيف وهو ما من شأنه أن يساعد في تصميم استجابات التخفيف. وسهّل موظفو الاتصال تنظيم ٢٥٠ جلسة نقاش جماعية حضرها ٠٣٨ ٣ فرداً ينتمون إلى خلفيات مختلفة، شكلت النساء بينهم ٦٤ في المائة. وأشار المشاركون إلى البطالة ونقص التعليم باعتبارهما العاملين المؤديين إلى التطرف العنيف.

٥٣ - وللمساعدة في بناء ثقة المجتمع المحلي على مستوى المقاطعات، واصل الصندوق الصومالي لتحقيق الاستقرار دعم المبادرات التي تشمل البنيةَ التحتية المجتمعية وإعادة تأهيل المرافق الحكومية في كل من عذلي وبرديري وكيسمايو ومهداي، وجهودَ المصالحة على المستوى المحلي في غالكعيو، إجراءَ تحليل جنساني على مستوى المقاطعة لأجل بولوبرتي. وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التشجيع على تنفيذ أنشطة تحقيق الاستقرار على مستوى المجتمع المحلي من خلال إزالة مواد خطرة كان يتضرر منها ٥٩ مجتمعاً محلياً. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري ١٦٠ تقييماً لبنى تحتية عامة عاطلة، وأُطلع على نتائجها الشركاءُ في مجال تعزيز القدرة على الصمود والتعافي في المجتمعات المحلية من أجل كفالة سلامة سير العمليات.

العنصر ٣

تحقيق الاستقرار والإنعاش المجتمعي وبسط سلطة الدولة

٥٤ - جرى في منتدى بشأن تحقيق الاستقرار عقد في ٢٩ آذار/مارس وضم مسؤولين على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات وشركاء دوليين، تأكيد أهمية تحقيق الاستقرار في الإطار العام لنقل المسؤوليات الأمنية، إلى جانب دور الولايات في تعزيز تنفيذ المبادرات ذات الصلة. وبقيادة وزارات الداخلية في الولايات الاتحادية الأعضاء، عُقدت حلقات عمل في شباط/فبراير (غلمدغ وجوبالاند وولاية جنوب غرب) وفي آذار/مارس (هيرشبيلي) سعياً إلى وضع خطط لتحقيق استقرار الولايات على النحو المتوخى في ميثاق الأمن. وفي أعقاب تنظيم حلقة العمل الرامية إلى المصالحة بين عشيرتي أبغال وشيدل، اختارت سلطات مقاطعة بلعد فريق تيسير أساسيا مؤلفا من ممثلي الحكومة والمجتمع المحلي سيتولى تحديد الأولويات.

العنصر ٤

منع التطرف العنيف ومكافحته

٥٥ - واصلت بعثة الأمم المتحدة دعم جهود الحكومة الاتحادية الرامية إلى تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وتُرجمت هذه الاستراتيجية المنقحة الجديدة إلى اللغة الصومالية وأقرها مجلس الوزراء. وعلى الصعيد الاتحادي، أنشئ مكتب لتنسيق منع التطرف العنيف ومكافحته في مكتب رئيس الوزراء وعُين منسق اتحادي جديد. ووضعت الوزارات الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء أيضا خطط عمل محلية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، حُددت فيها الاحتياجات ذات الأولوية واستُكشفت فيها حلول محلية مصممة لمنع التجنيد وتغذية نزعة التطرف.

٥٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة دعم برنامج الحكومة الاتحادية لإعادة تأهيل المنشقين من خلال تيسير التنسيق مع الشركاء والجهات المانحة، وتقديم الدعم التقني في وضع إجراءات تشغيل موحدة لاستقبال المنشقين وفرزهم وإعادة إدماجهم. وهناك ثلاثة من مراكز إعادة تأهيل المنشقين من الرجال تعمل حاليا في مقديشو وبيدوا وكيسمايو. وفي نيسان/أبريل، كانت هذه المراكز تقدم الدعم إلى ٨٣ و ١٩٧ و ١١٩ منشقاً، على التوالي.

جيم - تخطيط الانتقال

٥٧ - تقود الحكومة الاتحادية منذ ٤ كانون الأول/ديسمبر عملية إعداد خطة لانتقال المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الصومالية تركز على أربعة مجالات هي: التسليم الميداني للمواقع من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية؛ وبناء القدرات المؤسسية؛ وتنفيذ الهيكل الأمني الوطني؛ ومواءمة الأنشطة الداعمة، من قبيل المبادرات المتعلقة بتحقيق الاستقرار والحكم المحلي ومنع التطرف العنيف ومكافحته، مع المواقع التي سيجري تسليمها من بعثة الاتحاد الأفريقي. وأجرى فريق صياغة الخطة زيارة إلى جميع الولايات الاتحادية الأعضاء لالتماس إسهاماتها. وبعد ذلك، عمم مستشار الأمن الوطني مسودة أولية من خطة الانتقال، رحب بها الشركاء الدوليون في ١١ آذار/مارس. وسيشرف على تنفيذ هذه الخطة فريق تقوده الحكومة الاتحادية بالتعاون مع الولايات الاتحادية الأعضاء والشركاء الدوليين، مع الاستعانة بالمساهمات التقنية الآتية من عناصر النهج الشامل إزاء الأمن.

خامسا - حقوق الإنسان والحماية

ألف - حقوق الإنسان

٥٨ - استمرت انتهاكات الحق في حرية التعبير في الفترة المشمولة بالتقرير، إذ سُجلت ست حالات اعتقال تعسفي وإدانة صحفيَّين ألقي عليهما القبض في ''صوماليلاند'' مما أسفر عن أحكام بالسجن خففت في وقت لاحق إلى غرامات. وأُغلق أحد المنافذ الإعلامية وفُرضت قيود أخرى على التغطيات الإعلامية. وانخفضت الإصابات في صفوف المدنيين في الفترة المشمولة بالتقرير، غير أن حركة الشباب أُبلغ أنها نفذت ما يزيد على ١٠٠ حالة اختطاف. وتستمر في بونتلاند حالات الاحتجاز لفترات طويلة دون مراجعة قضائية، ويتعلق معظمها بأفراد يشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب.

٥٩ - وأصيب أحد المدنيين بجراح في غارة جوية نفذتها طائرة مجهولة الهوية في جوبا السفلى، في حين قتلت بعثة الاتحاد الأفريقي مدنيا آخر في هيران. وتوفي أحد السجناء أثناء احتجازه في السجن المركزي في مقديشو. وتعرضت امرأتان للاعتداء الجنسي، وأُصيبت اثنتان أخريان بجروح على يد الشرطة في مخيم للمشردين داخليا في بونتلاند. وصدرت أحكام بالإعدام على ثلاثة أشخاص، أُفرج عن أحدهم بعد أن عفت عنه أسرة الضحية.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٦٠ - قُدمت إحاطات متسلسلة بشأن حقوق الإنسان إلى أفراد قوات الدفاع في بونتلاند الذين تقرر دمجهم في الجيش الوطني. وتمثل هذه الإحاطات أحد التدابير التي حددها إطار تقييم المخاطر المتصل بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وسعت بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى الحصول على تأكيد من الضباط العسكريين لبونتلاند بعدم النظر إلا في دمج القوات المدربة وعلى ضمانات بأن يتلقى التدريب في مجال حقوق الإنسان الجنودُ الـ ٩١ الذين وقع عليهم الاختيار ولكن لم يحصلوا بعدُ على ذلك التدريب. واستأنف الفريق العامل التقني المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، المنشأ لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، اجتماعاته الشهرية وناقش خيارات زيادة الجهود المبذولة فيما يتعلق بالمساءلة عن الانتهاكات، بما في ذلك المقترح الداعي إلى أن تتجاوب بعثة الاتحاد الأفريقي مع رسائل الإبلاغ عن الادعاءات في غضون ٩٠ يوماً.

جيم - الأطفال في النزاعات المسلحة

٦١ - في الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ من ١ ٣٤٩ حالة تتعلق بانتهاكات خطيرة تعرض لها ٩٩٩ طفلاً، من بينهم ١٧٣ فتاة. ويشمل العدد الكلي للانتهاكات ٥٥٠ عملية اختطاف و ٤٤٨ عملية تجنيد، و ٧٢ حالة عنف جنسي، و ٩٩ حالة قتل و ٢٦ حالة إصابة أطفال بجروح على يد القوات والجماعات المسلحة. ونُهب مستشفيان وهوجمت ٤٣ مدرسة وسجلت سبع حالات حرمان من المعونة الإنسانية.

٦٢ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أنقذت القوات الخاصة في الجيش الوطني الصومالي ٣٦ طفلاً من أيدي حركة الشباب في شبيلي الوسطى. وكان ستة منهم في حاجة إلى العلاج الطبي فأدخلوا المستشفى، في الوقت الذي وُضع فيه الـ ٣٠ طفلاً الآخرون في مركز إعادة إدماج تدعمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مقديشو.

دال - منع العنف الجنسي

٦٣ - استمر ورود تقارير إلى الأمم المتحدة تفيد بوقوع حالات عنف جنسي من جميع أنحاء البلد، تعرضت لها عموما النساء والفتيات اللواتي يعشن في مستوطنات للمشردين داخلياً. وزادت حدة تدهور بيئة حماية المشردين داخليا الهشة بالفعل بعد إجلاء ما يربو على ٣ ٠٠٠ أسرة في مقديشو يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وبالتعاون مع المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني، حشد صندوق الأمم المتحدة للسكان ٧٠ من الأخصائيين الصحيين والمستشارين النفسيين لتقديم الخدمات والمعلومات إلى

الأشخاص الذين تعرضوا للعنف الجنساني. وقدمت المجموعة الفرعية المعلومات والتدريب إلى ٢٥٧ ٢ فتاة و ٨٨٦ ٧ صبيا و ٠١٥ ٣٢ امرأة و ٨١٥ ٦ رجلا، في سبيل تعزيز قدراتهم على منع العنف الجنساني.

سادسا – الحالة الإنسانية

٦٤ – وفقاً لما أفادت به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تراجع خطر المجاعة بفضل تكثيف واسع النطاق لجهود منع المجاعة وهطول أمطار أفضل من المتوقع في موسم دير (من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر) في عام ٢٠١٧. ولا يزال حوالي ٥،٤ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة، بعد أن انخفض عددهم عن الرقم المرتفع جدا البالغ ٦،٢ ملايين شخص، في الوقت الذي انخفض فيه عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة المنقذة للحياة من ٣،٢ ملايين إلى ٢،٧ مليون شخص. ويوجد نصف مليون شخص في المرحلة ٤ (مرحلة الطوارئ) من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ويشكل الأطفال أكثر من نصف الأشخاص المحتاجين. وتصل معدلات سوء التغذية إلى ”مستويات خطيرة“ وهي من بين أعلى المستويات على الصعيد العالمي. وإجمالا، قد يعاني ١،٢ مليون طفل من سوء التغذية بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وبالنظر إلى استمرار ظروف الجفاف، تظل الحالة شديدة الهشاشة وبعيدة عن العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة في عام ٢٠١٧. وفي غياب اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب، قد يعاود خطر المجاعة الظهور بسرعة، وخاصة بالنظر إلى التنبؤات الحالية بأن كمية الأمطار ستكون أقل من المتوسط خلال الموسم المطير ”غو“ (من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه). ويوجد حالياً ٢،١ مليون شخص من النازحين داخليا، من بينهم مليون نازح جديد في ٢٠١٧. ويعتمد معظمهم إلى حد كبير على المعونة نظرا لفقدانهم سبل كسب العيش.

٦٥ – واستمرت عمليات الإجلاء ، لا سيما في مقديشو وبيدوا. ففي شباط/فبراير، أُجلي حوالي ٨٢٠ ٢ شخص من المشردين داخلياً قسراً في بيدوا. وإجمالا، طُرد ٢٨٠ ٢٠٠ فرداً في عام ٢٠١٧، منهم ٠٠٠ ١٥٤ (٧٧ في المائة) في مقديشو، التي تستضيف حوالي ٠٠٠ ٦٢٦ من المشردين داخليا. وتمثل عمليات الإجلاء القسري التي جرت في ٢٩ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ نسبة ٢٣ في المائة من مجموع الحالات السنوية، وهي أسوأ حادثة منفردة للإجلاء الجماعي في عام ٢٠١٧. ويواصل العاملون في المجال الإنساني السعي لدى السلطات بحثاً عن حلول طويلة الأجل. وفي ٨ شباط/فبراير، أعلن عمدة مقديشو عن إنشاء لجنة مؤقتة تتألف من خمسة أعضاء ويرأسها نائب الحاكم من أجل التحقيق في حالات الإجلاء.

٦٦ – وأجرى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ووكيل الأمين العام، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، زيارة إلى الصومال من ٣٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير من أجل تسليط الضوء على خطورة الحالة الإنسانية والنهج الجديد للتصدي لها. وأطلقا خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال لعام ٢٠١٨ وإطار القدرة على الصمود والتعافي اللذين يحددان المجالات التي سيتعاون فيها الشركاء في المجال الإنساني والتنمية مع الحكومة الاتحادية للخروج من دائرة الضعف والعوز بحلول عام ٢٠٢٢. وتدعو الخطة إلى حشد ١،٥ بليون دولار للإنفاق على الجهود الرامية إلى منع المجاعة في عام ٢٠١٨. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان قد تم تلقي ٣٦٩،٢ مليون دولار من المساعدات الإنسانية (منها ٢٢٨،٨ مليون دولار مخصصة للخطة).

٦٧ - وما زالت الوكالات الإنسانية تصادف صعوبات على معظم الطرق في جنوب ووسط الصومال وفي بعض أنحاء منطقة باري ومنطقة سول المتنازع عليها في الشمال، لا سيما بسبب انعدام الأمن ونقاط التفتيش غير القانونية والابتزاز. وقد أجرت سلطات الولايات عمليات لإزالة نقاط التفتيش غير المأذون بها، ولكن العناصر المسلحة ردت على ذلك بالتحول إلى نقاط التفتيش غير الثابتة. وما زالت حواجز الطرق التي تنصبها حركة الشباب في أجزاء من هيرشبيلي وجوبالاند وولاية جنوب غرب تقيدُ مرور إمدادات الإغاثة والسلع التجارية الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف. وفي بعض المواقع مثل دينسور وواجد في ولاية جنوب غرب، وغاربهاري في جوبالاند، وبولوبرتي في هيرشبيلي، لا تزال حواجز الطرق تَضطر المنظماتِ الإنسانيةَ إلى نقل المساعدات جوا بدلا من النقل البري الأكثر يسراً واستدامة. ووافقت سلطات ولاية جنوب غرب على إنشاء جهة واحدة للتعامل الضريبي مع الوكالات الإنسانية وتسجيلها.

سابعا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

٦٨ - لا تزال كيانات الأمم المتحدة موجودة في بيدوا، وبلدوين، وبوصاصو، ودوبلي، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرغيسا، وكيسمايو، ومقديشيو. وأجرت بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بعثات تقييم في طوسمريب وجرى تحديد موقع ملائم لهذا المكتب في غلمدغ. وفي ١٨ آذار/مارس، كان قد جرى نشر ٥٥٩ من الموظفين الدوليين و ١ ١٩٦ من الموظفين الوطنيين في جميع أنحاء الصومال. وتقوم بعثة الأمم المتحدة حاليا بوضع مقترحات بشأن كيفية العمل على نحو أفضل وفق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة وإعادة تشكيل العناصر ذات الصلة لتمكينها من تقديم الدعم الفعال لتنفيذ النهج الشامل في مجال الأمن، والهيكل الأمني الوطني، وخطة الانتقال.

٦٩ - وشرعت الأمم المتحدة في عملية تقييم للأهمية الحيوية للبرامج في عام ٢٠١٨، وسيُهتدى بهذه العملية في استعراض وجود الأمم المتحدة في الصومال.

٧٠ - واعتمدت الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ خطة لتعزيز الأمن في مقديشو، وعينت كلتاهما منسقين لكفالة أقصى قدر من الأمن في المطار الدولي. وسيجري تمويل هذه الخطة جزئيا من جانب الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، وهي تتألف من خمس طبقات أمنية تشارك فيها جميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمن في المنطقة.

٧١ - وتواصل الأمم المتحدة تنفيذ التدابير الموصى بها لتخفيف المخاطر من أجل تحسين سلامة وأمن جميع موظفيها في جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك منطقة مطار مقديشو الدولي. وفي الفترة ما بين أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٨، أجريت ممارسات لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة الأزمات في مكتبين إقليميين، بلدوين وكيسمايو، بمشاركة من بعثة الاتحاد الأفريقي.

ثامناً - ملاحظات

٧٢ - على الرغم من الأزمات السياسية الدائمة الناشئة عن التحديات المرتبطة بالتعامل مع السياسة العشائرية والعلاقات بين مؤسسات الدولة، وعن العيوب الهيكلية وأوجه القصور في هذه المؤسسات الوليدة، فلا يزال الصومال يتقدّم نحو بناء دولة قادرة على أداء وظائفها. وأود أن أشيد بقيادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على التزامها المستمر بالتعاون البنّاء في بناء السلام وبناء الدولة.

٧٣ - ومما سيساعد على تحقيق استقرار البيئة السياسية إحرازُ مزيد من التقدم في بلورة النموذج الاتحادي الصومالي، بما في ذلك عن طريق إضفاء الطابع الرسمي على مركز الولايات الاتحادية الأعضاء والاتفاقات القائمة بينها وبين الحكومة الاتحادية بشأن تقسيم المسؤوليات والسلطات وتقاسم الموارد والإيرادات. وفي السعي للنهوض بهذه الخطة، أحثّ جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية، وعلى احترام الدستور الاتحادي المؤقت وسيادة القانون. فهذا أمر بالغ الأهمية لكي تصبح الصومال اتحادية بحق.

٧٤ - وأشعر بقلق بالغ إزاء تبعات الأزمات السياسية المتكررة في البرلمان الاتحادي، بما في ذلك أحداثها التي أعاقت إحراز تقدم في سنّ تشريعات حاسمة الأهمية. وأحثّ الجهات الفاعلة السياسية على أن تغلّب مصالح الصومال وشعبه. فحدوث مزيد من التأخير وعدم الاستقرار السياسي قد يؤديان إلى فقدان إنجازات تحققت بشقّ الأنفس.

٧٥ - وأكرر دعوتي الدولَ الأعضاء إلى أن تجنّب الصومال خلافاتها السياسية، ولا سيما بالنظر إلى استمرار هشاشة ذلك البلد وحاجته إلى أن يتوحّد سكانه وقادته لوضعه على طريق السلام والتنمية المستدامين.

٧٦ - وبغية بناء الدولة، ثمة أهمية حاسمة لوضع إطار للمصالحة الوطنية، وهو إطار يحظى بدعم ممثلي الخاص والشركاء الدوليين. ويسرني أن أشير إلى التقدم المحرز في حل النزاعات في غالكعيو، وإلى انطلاق عملية ماركا للمصالحة في مقديشو. وأحثّ السلطات الاتحادية والإقليمية على أن تعطي الأولوية للحوار وللعمليات الجامعة في حلّ خلافاتها على الصعيد المحلي وتعزيز المصالحة المحلية والإقليمية والوطنية. وأحثّ أيضاً على اعتماد نهج يتوخى منع نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة لدى بلورة العمليات الرئيسية، التي تشمل مراجعة الدستور ووضع النموذج الانتخابي وإصلاح قطاع الأمن.

٧٧ - وأرحّب بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات المتعددة الأحزاب التي ستجري بنظام الاقتراع العام في الفترة ٢٠٢٠ — ٢٠٢١، والتي من شأنها أن تبعد الصومال عن ترتيبات تقاسم السلطة القائمة حصراً على العشائرية. وأثني على اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لإجرائها في الآونة الأخيرة مشاورات على نطاق البلد للوقوف على التحديات التي تواجه تنظيم تلك الانتخابات. وأشجع الجهات صاحبة المصلحة على إحراز تقدم سريع في اختيار النموذج الانتخابي ووضع الصيغة النهائية للإطار القانوني الانتخابي بطريقة تقوم على الشفافية وشمول الجميع والمساءلة. وأشجع أيضاً اللجنة على النظر في خيارات تسجيل الناخبين ذات الصلة واختيار الطريقة القابلة للتطبيق والملائمة لتحقيق عملية جامعة ومستدامة لتسجيل الناخبين على نطاق البلد تكفل حقوق جميع الصوماليين في التصويت.

٧٨ - وأشير هنا إلى أن قادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء يُظهرون حاليا الالتزام بتحسين الأمن والتعجيل بإصلاح قطاع الأمن. وأثني على رئيس الصومال لدأبه على المشاركة بنفسه في إصلاح الجيش الوطني. وينبغي أن تستمر هذه الجهود في إطار هيكل الأمن الوطني وخطة الانتقال، وأن تستند إلى النهج الشامل إزاء الأمن.

٧٩ - وقد أثبتت حركة الشباب قدرتها على تنفيذ هجمات إرهابية فتاكة في مقديشو وعلى قتال قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي. إذ تواصلت التفجيرات الانتحارية والاغتيالات المحددة المستهدَفين في مقديشو وغيرها من المناطق، حاصدةً أرواح مدنيين أبرياء، من بينهم أطفال، ومشوهةً الكثير غيرهم. ويشكّل التفجيران الانتحاريان بسيارات مفخخة اللذين نُفِّذا في ٢٣ شباط/فبراير وأوديا

بحياة أكثر من ٤٠ شخصاً في مقديشو، تذكيراً صارخاً بهذا التهديد. وأشجع الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين على وضع نهج متسق للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٨٠ - وأشيد في هذا الصدد ببعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية اللتين أحبطتا معظم الهجمات وتواصلان الحفاظ على المكاسب السياسية، فحمتا بذلك الحيّز اللازم لإحراز مزيد من التقدم. وينبغي ألاّ تضيع سُدىً التضحياتُ التي تواصلان بذلها في ظل ظروف صعبة للغاية، وأن تلهم تلك التضحيات جميع القادة الصوماليين على الصعيدين الوطني والإقليمي لإحراز التقدم المطلوب.

٨١ - وأرحّب بروح القيادة التي تحلّت بها الحكومة الاتحادية في وضع خطة انتقال في سبيل توليها المسؤولية الكاملة عن الأمن. وسيكون من الأهمية بمكان أن يتواصل التعاون الوثيق مع الولايات الاتحادية الأعضاء والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وشركاء الصومال في مجال الأمن. وأحثّ جميع الجهات المساهمة في تحقيق أمن الصومال، سواء كانت تنفيذية أم مالية أم سياسية، على مواءمة جهودها مع الأولويات المحددة في الخطة وعلى تنسيق الدعم الذي تقدّمه لقطاع الأمن في البلد، وذلك لكفالة اتباع نهج متسق وضمان أن تحقق الجهود المتضافرة نتائجَ أقوى.

٨٢ - ويجب مواصلة إحراز تقدم على صعيد بسط سيادة القانون. ويشمل ذلك التنفيذ الكامل لخطط شرطة الولايات من خلال مشروع الشرطة المشتركة. وأرحّب بالاتفاق السياسي بشأن نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية، وأدعو الحكومة الاتحادية إلى التعجيل بتنفيذ النموذج والانتهاء سريعا من وضع خططها المتعلقة بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية ومن ثم زيادة توفير خدمات العدالة الأساسية للسكان المحليين. وسيضمن ربطُ خطط العدالة والمؤسسات الإصلاحية بخطط شرطة الولايات اتّباعَ نهج شامل إزاء سيادة القانون على مستوى الولايات الاتحادية الأعضاء. ومن الخطوات المهمة في عملية الانتقال إدماجُ القوات الإقليمية، مثل قوات الدراويش، في شرطة الولايات والجيش الوطني، وفقاً لهيكل الأمن الوطني ونموذج الشرطة الجديد. ويشكل دعم الأمم المتحدة لتعزيز إنفاذ القانون على مستوى الولايات جزءا من نهج العدالة الجنائية الذي يربط بين حقوق الإنسان والبعد الجنساني والاحتكام إلى القضاء، وجزءًا لا يتجزأ من مكافحة التطرف العنيف. كما يشكل اعترافا بأن التركيز على إجراءات المواجهة العسكرية لن يكون كافياً للتعامل مع انعدام الأمن في الصومال. وأحثّ على تعزيز هيكل الأمن الإقليمي، بما في ذلك مجالس الأمن الإقليمية ومكاتب الأمن الإقليمية، وعلى إنجاز عملية تقييم التأهب العملياتي الإقليمي في الوقت المناسب للحصول على صورة واضحة لعدد تلك القوات وقدرتها وإمكاناتها.

٨٣ - ويسرّني أن أرى الحالة الإنسانية وقد طرأ عليها بعض التحسن، والفضل في ذلك يعود إلى حد كبير للمساعدة الإنسانية. بيد أن الاحتياجات لا تزال كبيرة. إذ يعيش حوالي نصف مليون شخص في حالة طوارئ إنسانية، قد تصل بسرعة إلى مستوى كارثي إذا لم يستمر تقديم المعونة بنفس مستواها في عام ٢٠١٧. ويتعيّن توفير أموال كافية مقدَّماً لتفادي المجاعة. وأود أن أعرب عن امتناني للجهات المانحة التي أعلنت التزاماتها من أجل مواصلة تقديم الدعم، لكن يساورني القلق أيضاً إزاء التأخر في الوفاء بالالتزامات واحتمال حدوث انخفاض إجمالي في المساهمات. وسيكون تقديم أموال كافية مقدَّماً في وقت مبكر من السنة أمراً حاسماً في الحيلولة دون تدهور الحالة أكثر في الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

٨٤ - وما زال القلق يساورني إزاء استمرار عمليات اختطاف الأطفال واستخدامهم في النزاعات. لكن أثلج صدري إنقاذ ٣٦ طفلاً على يد القوات الخاصة الصومالية في شبيلي الوسطى في كانون الثاني/يناير

ونقلهم في نهاية المطاف إلى مركز لإعادة التأهيل في مقديشـــو. وأدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من الأثر الذي يلحق بالأطفال الجنود عند تنفيذ العمليات العسكرية.

٨٥ - وما زلت أشـعر بالقلق أيضـاً إزاء أحكام السـجن الطويلة الصـادرة عن القوات العسـكرية التي لا تزال قـائمـة في حق ٤٠ طفلاً موجودين في مركز لإعـادة الإدمـاج تـدعمـه اليونيســـف في غـاروِوي ببونتلاند، على خلفية ارتباطهم المزعوم بحركة الشـــباب. وأدعو رئيس بونتلاند إلى إصـــدار عفو رئاســـي عنهم، وتســـريع نقلهم إلى مراكز إعادة الإدماج التي تدعمها اليونيســـف بحيث يكونون أقرب إلى منطقة سكن كل منهم الأصلية، وتوجيه أمر للسلطات العسكرية بنقل التحقيقات الجنائية المقبلة ضد المدنيين، ولا سيما الأطفال، إلى القضاء المدني.

٨٦ - وعلى الرغم من المكاســـب التي تحققت بانتخاب نســـاء في البرلمان الاتحادي بنســـبة تبلغ ٢٤ في المائة من المقاعد في عام ٢٠١٦، فإن المشـاركة السـياسـية للنسـاء ودورهن في عملية صـنع القرار لا يزالان متواضـعين. ويســاورني القلق إزاء ضـعف الدعم المقدم إلى عضـوات البرلمان وإقصـائهن عن عمليات صنع القرار الرئيسية وضعف تمثيلهن فيها. وقد تترتب على عدم مواجهة تلك المسألة آثار سلبية على دور النســـاء وتمثيلهن في انتخـابـات الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وأدعو الحكومـة الاتحـاديـة والبرلمـان الاتحـادي والمجتمع المـدني والمجتمع الـدولي، إلى تعزيز الجهود الجمـاعيـة الراميـة إلى دعم الخطـة المتعلقـة بالعضوات في البرلمان الاتحادي وإلى تعزيز دورهن فيه وفي النهوض بالسلام والاستقرار في الصومال.

٨٧ - وأشـــيد بممثلي الخاص، مايكل كيتنغ، ونائبَيه وموظفي بعثة الأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصـومال وموظفيه، وبوكالات الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها في الصـومال، لما يقدّمونه من عمل جاد متواصل في ظل ظروف محفوفة بالتحديات.

خريطة



Map No. 3690 Rev. 10 UNITED NATIONS
December 2011

Department of Field Support
Cartographic Section